annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

2024

تقرير تسليط الضوء حول التقدم في إحراز أهداف التنمية المستدامة في اليمن

مقدَّم من:
المرصد اليمني لحقوق الانسان

تنسيق:
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

المحتويات

مقدمة	**2**
أولًا: ألحرب، الصراع والواقع التنموي الراهن	**3**
ثانياً: التقرير الوطني الطوعي الأول 2024 للحكومة اليمنية: رؤية تقييمية.	**5**
ثالثاً: شراكات غائبة بين أطراف التنمية المستدامة	**6**
رابعاً: توصيات تقرير المجتمع المدني الموازي:	**7**
1.توصيات موجهة إلى الحكومة.	7
2.توصيات موجهة إلى المانحين.	9
3.توصيات موجهة إلى القطاع الخاص.	10
4.توصيات موجهة إلى المجتمع المدني.	10

مقدِّمة

استعرضت الجمهورية اليمنية، التقرير الطوعي الوطني الاول في المنتدى الرفيع المستوي والذي انعقد في نيويورك للفترة من 8 وحتى 17 يوليو 2024 وأظهر التقرير المحاولة الأولى لإجراء مراجعة شاملة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في اليمن. وتمَّ من خلال التقرير وخلال الاستعراض التأكيد على التزام الجمهورية اليمنية بالمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من التحديات التي يعيشها اليمن.

في سياق تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وانطلاقاً من أهمية انخراط المجتمع المدني في مسار أهداف التنمية المستدامة وفي تقييم التقدم المحرز والتحديات التي صاحب مسار تنفيذ هذه الأجندة التنموية، فإن هذا التقرير الطوعي بواسطة المجتمع المدني لمتابعة تنفيذ أهداف أجندة التنمية يهدف إلى تفعيل دور واهتمام ومشاركة المجتمع المدني في اليمن من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي منهجية تطوير التقرير، فقد اعتمدت كتابة التقرير على مصادر أولية في جمع المعلومات، إضافة إلى المعلومات التي وفرتها منظمات المجتمع المدني في اليمن، والتي شاركت في ورشة حوارية هدفت إلى تحديد الأولويات التي سيُركِّز عليها التقرير.

أولًا: الحرب، الصراع والواقع التنموي الراهن

• تبلغ مساحة اليمن 550 ألف كم مربع، وتعداد سكانها 31 مليون نسمة [1] وتُصنَّف كدولة هشة، فمنذ العام 2014 اندلعت في اليمن حرب أهلية مدَّمِرة أفضت إلى انقسامات حادة على كافة المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على أسس مذهبية وطائفية وجهوية، وعلى أساس تكتلات حزبية تبسط سيطرتها على مربعات نفوذ، وأدَّى ذلك إلى وجود سلطتين تشريعيتين وتنفيذيتين وقضائيتين وحتى مصرفين مركزيين وعملتين نقديتين.

• يظهر الانقسام الأساسي بين سلطتين، الأولى هي سلطة الحكومة والدولة الشرعية المعترف به دولياً وعاصمتها المؤقتة مدينة عدن، أما الثانية فهي كما تسمى " سلطة الأمر الواقع الحوثية " وعاصمتها مدينة صنعاء.

• أعاق استمرار الحرب والنزاع المسلح في اليمن بشكل كبير من إمكانيات التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأدَّى إلى شح في الموارد وانخفاض الإنفاق العام على مشاريع التنمية وتراجع مستمر في مؤشرات التنمية والاقتصاد الكلي، إلى جانب تفاقم الأزمة الانسانية وتزايد أعباء الاحتياجات الإنسانية، حيث يشهد اليمن تفاقماً في حدة الجوع والفقر والبطالة، وانهيار واسع لمنظومتي الصحة والتعليم وللبنى التحتية وللتزايد الكبير في أعداد النازحين واللاجئين، إضافة إلى تراجع مكانة ومكاسب المرأة، وتفاقم الإهمال لحقوق الملايين من الفئات المهمشة من ذوي البشرة السمراء التي تعاني من سياسات وممارسات عنصرية تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية. ايضاً، يمكن الحديث عن خلل على المستوى السياسي لناحية ضعف الحكم الرشيد وتفشي الفساد بسبب الانقسامات وتزايد التكتلات السياسية والعسكرية وانتشار مربعات النفوذ بدعم حزبي وخارجي اقليمي، ممَّا أدى إلى ضعف تحويل الإيرادات العامة الى خزينة الدولة، بل تحصيلها من قبل تلك الاطراف أو اجزاء منها وتحويلها الى حساباتها المحلية الخاص، ناهيك عن الوقف القسري لعمليات تصدير النفط والغاز (عائدات النفط وحدها كانت تمثل 65 % من الإيرادات العامة)، لأسباب تشترك فيها سلطات الأمر الواقع وقوى اقليمية أخرى.

• أفرز الصراع الداخلي في اليمن تأثيرات سلبية على مستوى معيشة الأفراد والأسر. يواجه البلد مستويات عالية من الفقر والحرمان مع وجود العديد من التحديات أمام الحصول على الخدمات الأساسية والفرص. ووفقاً لدراسة قطرية تقييمية للإسكوا (2023) حول تحديات التنمية، فإن اليمن هو البلد الثاني في العالم الذي يواجه أشدّ التحديات التنموية وأوجه اللامساواة التي تُعد الأعلى في العالم، ويعاني اقتصاده ضعفاً في القدرة على الصمود، إذ ساهم الصراع على نحو كبير في تدهور اتجاهات التنمية، وتدَّني مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتفاوت في الدخل، ونقص الموارد المحلية وانخفاض القدرة على الادارة الاقتصادية وعلى تصميم البرامج وتنفيذها، وارتفاع أعباء الديون والاعتماد الشديد على التمويل الخارجي.

• أن نسبة الأفراد الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد في اليمن بلغت 82.7 بالمائة، بحسب المسح الذي أعدّه برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي في العام 0242[2]، وإن هؤلاء يعانون من فقر متعدد الأبعاد. وبلغت شدة الفقر - أو متوسط عدد حالات الحرمان التي يواجهها الفقراء متعددو الأبعاد - 46.7 بالمائة؛ مما يعني أن الفرد الفقير - في المتوسط - عانى من أكثر من 45 بالمائة

[1] " اليمن "، تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية، البنك الدولي شتاء 2019، ص 12.
[2] https://www.undp.org/ar/yemen/publications/qyas-alfqr-mtdd-alabad-fy-alymn#

من الحرمان المرجح المحتمل ويميل الفقر إلى أن يكون أعلى في المناطق الريفية (89.4 بالمائة (منه في المناطق الحضرية)68.9 بالمائة. وبحسب التقرير، ويعد الحرمان في عدد سنوات الدراسة والصرف الصحي من أعلى أوجه الحرمان، حيث يحرم أكثر من 70 بالمائة من السكان في هذه المؤشرات. وهناك اختلافات ذات دلالة بين المناطق الريفية والحضرية والمحافظات؛ُمما ي ظهر أن بعض المناطق أكثر تضررا من النزاع الدائر، وأن هناك مناطق يواجه فيها الناس تحديات أكبر.

• شهدت السنوات الماضية تدنياً في المستوى المعيشي والارتفاع الكبير في معدلات التضخم وأسعار المواد الغذائية ، وتزايد نسبة البطالة والدين العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ، وانخفاض التحويلات المالية للمهاجرين ، وإيقاف صرف مرتبات مئات الآلاف من موظفي الدولة والقطاع العام ، وحتى مرتبات المتقاعدين ، ناهيك عن تزايد أعداد النازحين الذي وصلَ إلى حوالي 4.3 ملايين نازح مِمَّن يفتقدون للرعاية الصحية والغذائية والخدمات الأساسية ، (OCHA – 2022) في ظِل قصور المساعدات الانسانية، إذ يُقدِّر أعداد المحتاجين إلى المساعدات الانسانية 23.4 مليون شخص ، منهم 19 مليون يعانون من انعدام الامن الغذائي ، (صندوق النقد الدولي ، اكتوبر 2022)، ويحتاج 51٪ من الأطفال و24٪ من النساء إلى علاج سوء التغذية الحاد[3].

• أدَّى الدمار الذي لحق بالمدارس والمستشفيات بسبب القتال إلى تعطيل خدمات التعليم والصحة للأطفال. وفي تقرير اليونيسف الذي صدر في العام 2021 بشأن تأثير النزاع على تعليم الأطفال في اليمن، أكثر من مليوني طفل خارج المدرسة. وخلال الفترة الواقعة بين آذار/مارس 2015 وشباط/فبراير 2021، تم تجنيد أكثر من 3,600 طفل في اليمن ضمن القوات والجماعات المسلحة. وفق التقرير هناك 1.71 مليون طفل نازح، 3,336 قتُلوا ما بين 26 آذار/مارس 2015 و28 شباط/فبراير 2021.

• أدَّت الحرب إلى تدهور الأوضاع الصحية، ويشمل ذلك ارتفاع مستويات سوء التغذية بين الأطفال، وانخفاض معدلات التحصين، وتفشي الأمراض السارية. وتتأثر صحة الأم والطفل على وجه الخصوص بتفاقم الأوضاع. علاوة على ذلك، فقد ألحق الصراع كذلك ضررًا مباشرًا بصحة السكان، ويقدَّر الآن أنه السبب الرئيسي الثالث للوفاة في اليمن، بعد مرض تروية القلب (نقص وصول الأكسجين إلى القلب) وأمراض حديثي الولادة[4]. لم يتبَّق في اليمن سوى 45 % من المنشآت الصحية التي تعمل بطاقتها الكاملة، بعد تدمير ما نسبته 55 % من تلك المنشآت بصورة كلية أو جزئية، ناهيك عن تدمير المعدات والأجهزة الطبية وشحة واردات الأدوية، (OCHA 2023)، إلى جانب ارتفاع وتيرة تفشي الأمراض الوبائية ومحدودية القدرة على مكافحتها.

• تشهد اليمن أوضاعاً مقلقة للغاية بسبب التراجع الكبير في مساحة الحقوق والحريات، واتساع رقعة الانتهاكات، من حيث التضييق الأمني الشديد على حريات التعبير والتجمع السلمي والاعتقالات التعسفية وممارسات العنف ضد المدنيين وضد المرأة، خاصة في مناطق سلطة الأمر الواقع. ايضاً تعاني منظمات المجتمع المدني اليمني مؤخراً من عمليات وسياسات تضييق أمني مشددة، بخاصة في مناطق سلطة الأمر الواقع، والتي شملت إجراءات التسجيل ومنح التراخيص، إضافة إلى قيود تمنع الحصول على تمويل المؤسسات الأجنبية المانحة. وتصل المضايقات الأمنية في بعض الاحيان الى الاعتقالات إضافة إلى حملات تشويه المنظمات أخلاقياً، الأمر الذي أضعف كثيراً من دور المجتمع المدني ومن مشاركته في عمليات التنمية والرقابة والمساءلة وفي الدفاع عن الحقوق والحريات.

[3]معالجة انعدام الأمن الغذائي في اليمن: من تلبية الاحتياجات الفردية إلى بناء قدرات البلاد | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp.org)

[4]https://thedocs.worldbank.org/en/doc/24c916282e1d9826812a4f6bbed0280012021-06464/original/ARA-Yemen-Health-Policy-Note-Sep2021.pdf?_gl=3*1k4lnx*_gcl_au*MzAwNDU1Mjc3LjE3MTk0ODIyMzU.

• لقد أفرزت سنوات الحرب في اليمن ، وطبيعة التوجهات السياسية والاجتماعية المرتبطة بظهور تيارات مذهبية وايدلوجية في كلا جانبي البلاد المزيد من الاضرار والتبعات السلبية في مناطق الشمال التي استهدفت حريات وحقوق المرأة ، ولامست نطاق حقوقهن الأساسية من تعليم وعمل إضافة الى التضييق الكبير على حريتهن في التنقل، وذلك بصورة أكثر حدَّة عما كان موجوداً سابقاً وعما هو موجود حالياً في مناطق الحكومة الشرعية، الْامر الذي افقد اليمن العديد من المكاسب التي كانت قد تحققت ، وفي ذلك تراجع كبير وتعارض مع التزامات اليمن الدولية، وتعارض كذلك مع ما كان مكفولًا بشكل نسبي في القوانين الوطنية والأعراف المحلية. يشكل النساء والأطفال ثلاثة أرباع من اجمالي الـ 4.5 مليون نازح في اليمن، كما تعيل النساء تقريباً 26 % من العائلات النازحة. وبالرغم من ذلك تستمر سلوكيات التمييز ضد النساء في إعاقة قدرة النساء على دعم أنفسهن وعائلاتهن، كما حد نظام المحرم من قدرة النساء العاملات في المجال الإنساني على تقديم الدعم والمساعدات الضرورية. وتحتاج نحو 7.1 مليون من النساء في اليمن الى وصول عاجل الى الخدمات التي تقي من وتعالج العنف القائم على النوع الاجتماعي، إلا ان هذه الخدمات لازالت محدودة للغاية أو غائبة كلياً في بعض المناطق. وهناك حوالي 12.6 مليون من النساء بحاجة إلى خدمات منقذة للحياة في الصحة الإنجابية والحماية[5]. في سياق مواز، هناك تحسُّن نسبي لمساحة حريات وتمكين المرأة في مناطق الحكومة الشرعية، من حيث إقرار بعض السياسات، وتعيين عدد محدود من النساء في مناصب قيادية، إضافة إلى تنفيذ برامج ومبادرات زيادة التعليم وتدريب المرأة، وإصدار الحكومة لخطة العمل الوطنية للمرأة والسلام، كرؤية تنفيذية خاصة لتطبيق قرار الأمم المتحدة (1325) الخاص بالمرأة والأمن والسلام. يبقى إن كل هذه الإجراءات يغلب عليها الطابع الشكلي، حيث ما تزال التحديات كبيرة والتقدم محدود والفجوة بين الجنسين لا تزال واسعة في أغلب المجالات، وخاصة مجالات التعليم والصحة والعمل، اضافة الى استمرار العمل بعدد من القوانين التمييزية بحق النساء.

ثانياً: التقرير الوطني الطوعي الأول 2024 للحكومة اليمنية: رؤية تقييمية

على أهمية تفاعل الحكومة مع مسار الاستعراض الطوعي الوطني للمرة الأولى، لدينا العديد من الملاحظات الأساسية على ما نضمَّنه التقرير، مما يعكس رؤية الحكومة لأجندة 2030.

• الافتقار إلى الكثير من البيانات والمؤشرات الإحصائية الحديثة والدقيقة، وهو ما يضعف قدرة التقرير على التقييم الموضوعي للتقدم أو التراجع وتحديد التحديات. كما أنه لم يتضمن أية برامج أو مبادرات لتعزيز قدرات المؤسسات الاحصائية وقدرات الموارد البشرية العاملة في مجال الإحصاء لتحسين جودة البيانات. مع ملاحظة ضعف أو عدم وجود آليات محددة للتنسيق والتكامل فيما بين المؤسسات الحكومية في جمع البيانات ومشاركتها.

• غياب الرؤية الشمولية والربط بين الأهداف، حيث يعالج التقرير الاهداف بشكل منفصل دون ربطها ضمن رؤية متكاملة لتحقيق التنمية المستدامة.

• يركز التقرير على سرد الانشطة والمبادرات الحكومية مع الشركاء المانحين، دون تقييم موضوعي معَّمق لمدى تحقيقها للأهداف المنشودة، إضافة إلى افتقاره إلى

[5] تفشى العنف ضد النساء والفتيات وسط الصراع المستمر في اليمن | الأمم المتحدة في اليمن (un.org)

التحليل المنهجي للفجوات والتحديات المعيقة للتنفيذ، إذ لا يتطرق التقرير بصورة كافية إلى تحليل التحديات والعقبات الرئيسية التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياق اليمن المعقَّد.

• لم تتقدم الحكومة كسلطة تنفيذية ولا السلطة التشريعية بمشاريع قوانين تسهم في تطوير عمليات وسياسات تمكين المجموعات الأكثر هشاشة من نساء وشباب وأطفال وذوي إعاقة ونازحين ومهجرين ولاجئين.

• يلاحظ خلال السنوات الاخيرة ان الحكومة لم تبادر بإعداد برامج وخطط أو دراسات أو حتى موازنات للدولة لتساعد على قياس تنفيذ ما يمكن من أهداف التنمية المستدامة، باستثناء " خطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي – الأولويات العاجلة، 2019 – 2021 "التي اشتملت على تشخيص للأوضاع القائمة آنذاك، مع تحديد أولويات الحكومة على مستوى كافة القطاعات الخدمية الاساسية والتنمية البشرية والانتاجية والحكم الرشيد ... الخ[6]. ويمن الملاحظات على الخطة، هو أن الحكومة قصرت آليات التنفيذ والمراقبة والمتابعة على بعض الاجهزة والمؤسسات الحكومية، ووفقاً لشروط وآليات الجهات المانحة، دون اشراك القطاع الخاص أو المجتمع المدني، ناهيك عن ان الاعتماد الأساسي في تنفيذ هذه الخطة الواسعة هو على المعونات والمساعدات الخارجية، اضافة إلى ان هذه الخطة لم تحقق النتائج المرجوة، ولم تصدر عن الحكومة تقارير تقييمية أو انها لم تنشر.

• ضرورة تعزيز جودة التقرير ومضامينه ليكون أداة فاعلة لمتابعة وقياس التقدم أو التراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لليمن، الأمر الذي يتطلب تحسين وتطوير قاعدة البيانات وتحليلها، وتعزيز الشراكات والمشاركة وتناول التحديات بشكل أشمل وأعمق، إذ ان عمليات قياس وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومعوقاتها تتطلب استخدام مجموعة متنوعة من المصادر والمعايير والمقاربات لضمان الشمولية والموثوقية، كأساس في تقييم التقدم والتخطيط المستقبلي.

ثالثاً: شراكات غائبة بين أطراف التنمية المستدامة

• إن الهيئات والمؤسسات المالية الدولية، تقع ضمن مسؤولياتها المساعدة على تقديم الدعم والتمويل المالي، وتقديم الاستشارات الفنية والتقنية للحكومة، لتحقيق ما يمكن في عمليات التنمية المستدامة، عبر تعزيز الشراكات الفعالة فيما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتعزيز الاستدامة البيئية والشفافية والمساءلة في إدارة الموارد، وتشجيع الابتكار والريادة والاستثمارات الخاصة الوطنية والاجنبية ... الخ.

• برغم اتجاه الهيئات الدولية والمانحة مؤخراً الى اعتبار المجتمع المدني – الى جانب الحكومة والقطاع الخاص – شريكاً أساسياً في عمليات التنمية المستدامة، إلا أن ذلك مازال يراوح في إطاره الشكلي والنظري، ولا يترجم على الواقع العملي، تستوي في هذا الموقف الهيئات الدولية والمانحة وايضاً الحكومة على حد سواء.

• يُلاحظ خلال سنوات الحرب، تراجع دعم المانحين للمجتمع المدني اليمني، بحجة ان اليمن منطقة حرب وصراعات، ويبرز ذلك في انحسار دعمهم لمنظمات المجتمع المدني أو تركيزهم على منظمات محدودة دون غيرها، واحياناً انخراط بعضهم في

[6] خطة أولويات إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي – الأولويات العاجلة، وزارة التخطيط، الجمهورية اليمنية، عدن 2019، ص 11.

علاقات غير شفافة، الأمر الذي أثر سلباً على دور المجتمع المدني وعلى مساهمته في عمليات التنمية المستدامة.

• إن التقدُّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يصعب تصوره في ظل استبعاد مشاركة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني من كافة مجالات التنسيق، والافتقار إلى الإطار المؤسسي والقانوني للشراكة في وضع الخطط والسياسات الوطنية وتطوير آليات التشاور وصنع القرار، وفي عمليات التنفيذ وممارسة الرقابة والمساءلة، عبر اعتماد آليات فعالة لتقديم الشكاوى وسبل الإنصاف.

رابعاً: توصيات تقرير المجتمع المدني الموازي

من الواضح إن هناك مسببات موضوعية وذاتية أدت إلى التعثر في تنفيذ أهداف التنمية، كما أن جودة البيانات والعمق في التحليل لم يحظيا بالاهتمام الكافي في التقرير الحكومي الوطني الطوعي الأول 2024 حول أهداف التنمية المستدامة 2030، الأمر الذي يعكس حاجة ملحة لإعادة النظر في منهجية إعداد التقارير المقبلة، وفي وضع توصيات إرشادية شاملة، سواء حول السياسات والبرامج الرسمية أو تجاه شراكات وشركاء التنمية.

يتوجه المجتمع المدني بجملة من التوصيات الهادفة إلى الإسهام في تحقيق وتنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية، من كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية والمعرفية وفي توسيع نطاق المشاركة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

1. توصيات موجهة إلى الحكومة.

• أهمية الاستمرار في إعداد وإصدار التقارير والمراجعات والاستعراضات الشاملة دورياً لمعرفة وقياس مدى التقدم أو التعثر في تنفيذ برامج وخطط التنمية، على مستوى اليمن ككل، بما يُمكّن الحكومة من الكشف عن التحديات والفجوات ووضع خطط عمل مستقبلية وتحديد الأولويات والمجالات التي يفترض التركيز عليها.

• إعادة إنتاج قاعدة البيانات الاحصائية المتوقفة منذ بداية الحرب، ووضع خطة استراتيجية وطنية لاستعادة البنية التحتية والموارد البشرية في المؤسسات الإحصائية ، وتخصيص الموارد المالية والفنية اللازمة لبناء قدرات العاملين في إنتاج وتحسين البيانات وتحليلها بالجودة المطلوبة ، بما يعزز قدرات الانظمة الإحصائية الوطنية ، الى جانب إنشاء آلية محددة للتنسيق فيما بين الوزارات والمؤسسات الحكومية في جمع البيانات وتوحيد مؤشراتها ، اضافة الى اطلاق منصة وطنية لتبادل البيانات والمعلومات فيما بين الجهات المختلفة ، وإتاحتها للمجتمع المدني والباحثين والمهتمين والجمهور بصيغ مفتوحة عبر الإنترنت ، بما يعزز مبدأ الشفافية وحق الوصول إلى المعلومات.

• إيلاء الأهمية القصوى، واتخاذ التدابير العاجلة للقضاء على الجوع والحد من أوضاع الفقر المتفشي من خلال تعزيز الأمن الغذائي عبر تطوير البنى التحتية الزراعية والسمكية والري، ودعم صغار المزارعين والصيادين، وإنشاء وتوسيع شبكات الحماية الاجتماعية والأمان الاجتماعي لتوفير الغذاء والمساعدات المادية للفئات الضعيفة، الى جانب تنفيذ برامج تأهيل وتدريب مهني لتنمية القدرات وتحسين فرص الحصول على مصادر للدخل وكسب العيش.

• أهمية تضمين خطط الحكومة للبرامج الاجتماعية الفعالة التي تركز على حقوق الإنسان والعدالة والحماية الاجتماعية، وبالذات قضايا المرأة والشباب والفئات الأكثر هشاشة من الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والنازحين واللاجئين وغيرهم.

• مضاعفة الاستثمار في البنى التحتية للتعليم كأحد أهم أولويات الحكومة في السياق التنموي، للوصول إلى التعليم الجيد والشامل وتحسين جودته، إلى جانب تعزيز الرعاية الصحية وإصلاح المنظومة الصحية ومراكز تقديم الرعاية الصحية الأساسية وتطويرها، ومكافحة الأمراض المتفشية، وتوسيع نطاق أنظمة التأمين الصحي لتشمل الجميع.

• تعبئة الموارد المحلية عبر تحسين مناخ الاستثمار بتوفير الحوافز والضمانات اللازمة لجذب الاستثمارات ذات الصلة بالتنمية وبالأبعاد الاجتماعية، وكذلك عبر قنوات وآليات التمويل المبتكرة، وتحسين إيرادات الأوقاف والزكاة وغيرها، وتخصيصها في مشاريع تحد من تفاقم أوضاع الجوع والفقر.

• الالتزام بمراعاة الحقوق الكاملة للمرأة في جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها، واتخاذ السياسات وإصدار التشريعات الكفيلة بضمان حمايتها من كل أشكال العنف ومشاركتها الكاملة والمتساوية في صنع القرار والوصول إلى فرص العمل والتعليم والخدمات الاجتماعية.

• العمل الجاد على ضمان حصول الشريحة الاجتماعية المهمشة من ذوي البشرة السمراء المقدرة أعدادهم بالملايين، على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه والعمل والصرف الصحي، وتحسين البنى التحتية في الأحياء والمناطق التي يقطنونها، وكذلك ضمان حصولهم على حصة عادلة من الموارد، على قدم المساواة مع باقي السكان. إضافة إلى اتخاذ كل التدابير الكفيلة بوقف كافة اشكال العنصرية، سواء من خلال إصدار وإنفاذ التشريعات القانونية والسياسات الصارمة لمكافحة التمييز وحماية المهمشين وإدماجهم في المجتمع. من الضروري ايضاً، إجراء مسوحات إحصائية دقيقة لتحديد ثقلهم السكاني ومناطق إقامتهم على مستوى اليمن، ليمكن رسم وتصميم الخطط والسياسات التنموية اللازمة تجاههم.

• ضرورة خلق شراكة تنموية فاعلة، والكف عن تجاهل أو تغييب المجتمع المدني والقطاع الخاص على حد سواء، الأمر الذي يتطلب إشراك أصحاب المصلحة كافة، فعلياً لا صورياً، على كل المستويات والمراحل دون استثناء، بدءاً من تصميم الخطط والبرامج وتحديد الأولويات، وعمليات التنفيذ والتقييم والرقابة وفي إعداد التقارير ومناقشتها الخ، مع حق الجميع في المساءلة الموضوعية وإصدار التقارير الموازية وإجراء تقييمات مستقلة.

• إيلاء قضايا المناخ الأهمية اللازمة عبر تنفيذ سياسات جادة وتقديم مشاريع تشريعات قوية إلى البرلمان لتخفيض الانبعاثات الكربونية وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، كذلك عبر تطوير وتنفيذ برامج للتكيف المرن مع آثار التغيرات المناخية وتحسين البنى التحتية للتصدي للكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها، إضافة إلى إعداد وتنفيذ، بالشراكة مع مختلف أطراف التنمية، برامج توعوية عامة حول الحفاظ على البيئة ومواجهة التغيرات المناخية، مع تضمينها المناهج الدراسية لتعزيز المسؤولية الحكومية والمجتمعية، وإدماج قضايا البيئة والمناخ في كافة

السياسات والقرارات الحكومية ذات الصلة، وضمان خضوعها للشفافية والمساءلة.

2. توصيات موجهة إلى المانحين.

• تقديم المساعدة الفنية والتقنية لاستعادة البنية التحتية الإحصائية مادياً وبشريا وتفعيلها، والمساعدة في إجراء المسوحات الاحصائية لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، على مستوى البلاد ككل.

• الاشتراك في المشاورات مع كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وتقديم الاستشارات الفنية والقانونية لتحسين وتطوير قوانين وسياسات الاستثمار التي توفر الحوافز والضمانات اللازمة لجذب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية للاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة.

• المساعدة على تغطية الاحتياجات الإنسانية الملحة للنازحين واللاجئين والفئات الأشد فقراً.

• الإسهام في تقديم القروض والمنح لدعم عمليات إعادة الإعمار وتمويل المشاريع الأساسية في القطاعات المختلفة، مع اهمية المشاركة في توجيه الاهتمام والدعم إلى المشاريع والمناطق الأكثر احتياجاً.

• أهمية تعزيز الشراكات المختلفة، وعدم اقتصارها على الحكومة، وشمولها لكل أطراف التنمية كالقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، مع تبني برامج تأهيل وتدريب وتمويل لمشاريع هذه المنظمات، لتضطلع بدورها في تنفيذ برامج الإصلاح والتنمية وفي عمليات الرقابة والمساءلة.

• بذل المؤسسات المالية الدولية جهودها في المساعدة على تخفيف أعباء الديون التي تشكل ضغطاً كبيراً على موازنة الدولة، بالإعفاء الكامل منها أو تحويلها إلى قروض طويلة الأجل بشروط مُيَّسرة، للمساهمة في استقرار الأوضاع المالية والاقتصادية، وتوجيه الموارد نحو إعادة الإعمار والبرامج الاجتماعية لتحقيق ما يمكن من أهداف التنمية المستدامة.

• أهمية التزام المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها، بأن لا تؤدي شروط قروضها بشأن الإصلاحات والتنمية إلى تقويض التزامات الحكومة تجاه حقوق الإنسان، بل التأكيد على مراعاة الأبعاد الاجتماعية، وألا تتغاضى تلك المؤسسات والمانحين عن تأثيرات شروط قروضهم ومنحهم على حقوق الإنسان، أي ضرورة إدماج مبادئ حقوق الإنسان في كافة السياسات والبرامج الاصلاحية الاقتصادية والتنموية.

• أهمية مساهمة الهيئات الدولية المانحة بمشاريع مواجهة تحديات التغير المناخي من حيث زيادة حجم التمويل لمشاريع التكيف مع ظاهرة التغير المناخي، وتوجيه المساعدات التنموية نحو مشاريع البنى التحتية الخضراء والطاقة المتجددة، إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا الخضراء والابتكارات المناخية إلى اليمن بشروط مُيَّسرة، وتمويل مشاريع بناء القدرات الوطنية في مجالات إدارة المخاطر وسياسات التكيف لمواجهة التغيرات المناخية وتخفيف آثارها.

3. توصيات موجهة إلى القطاع الخاص.

• اعتماد الممارسات المسؤولة والالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية ومشاركة المعلومات.

• تعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية في شركات ومؤسسات القطاع الخاص تجاه المجتمعات المحلية، من حيث المساهمة والاستثمار في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية، والالتزام الجاد بتبني كافة الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على حقوق العاملين والحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق التأمين الصحي الملزم.

• المساهمة في الاستثمارات التي تتبنى التكنولوجيا الخضراء في العمليات الانتاجية والخدمية، والالتزام بحماية البيئة والموارد الطبيعية ودعم المشاريع الخضراء ومشاريع مواجهة آثار التغيرات المناخية.

4. توصيات موجهة إلى المجتمع المدني

• الحرص على تعزيز استقلالية وحياد منظمات المجتمع المدني والابتعاد عن التأثيرات الحكومية والحزبية والجهوية، والمذهبية الدينية.

• تعزيز البنى التحتية لرفع القدرات المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني، من حيث التدريب والتأهيل وتطوير مهارات الكوادر العاملة والمتطوعة في مجالات التخطيط والمتابعة والتقييم وإدارة المشاريع، مع التركيز أكثر على قضايا التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمساواة، أي عدم اقتصار نشاطات بعض المنظمات على مشاريع الاستجابة الانسانية، اضافة إلى ضرورة دعم إنشاء منظمات مجتمع مدني مؤثرة على مستوى المجتمعات المحلية.

• تنويع مصادر التمويل وعدم الاعتماد الكلي على تمويلات المانحين، والبحث عن مصادر تمويل محلية اخرى، لضمان تعزيز استدامة عمل منظمات المجتمع المدني، مع أهمية مراعاة توفير شروط المساءلة والشفافية في كل مراحل الأداء.

• مساهمة المجتمع المدني في اعداد واصدار تقارير طوعية موازية للتقارير الحكومية الرسمية بصورة دورية ومستمرة.

• تحسين عمليات التنسيق والشراكة الوطنية مع مختلف الجهات، وكفالة آلية التشبيك والتحالف فيما بين منظمات المجتمع المدني لتعزيز التكامل وتجميع الجهود

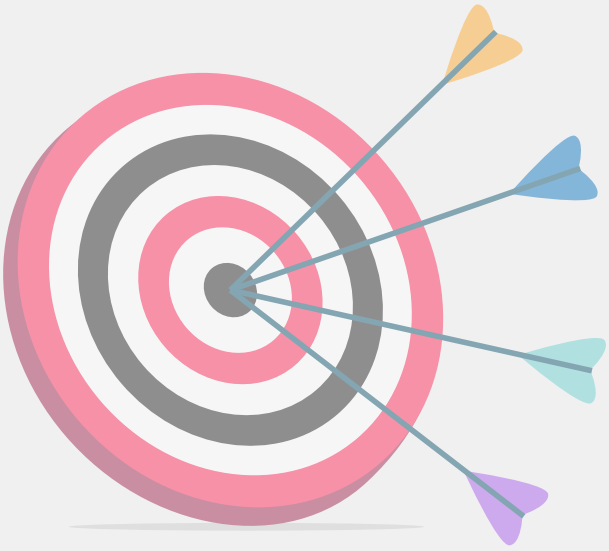

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

www.annd.org